المحور السادس: تدقيق حسابات البنوك والعمليات البنكية

يعد تدقيق حسابات البنوك والعمليات البنكية من الموضوعات الأساسية في مهنة التدقيق، نظرا لأهمية القطاع المصرفي وحساسيته وتأثيره المباشر على الاقتصاد، وتتميز العمليات البنكية بكثرة حجمها وتشعبها، مما يتطلب فهما دقيقا لطبيعتها وأساليب الرقابة عليها. وتهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على مفهوم تدقيق حسابات البنوك، وأهميته، وأبرز الخصائص التي تميّزه عن باقي مجالات التدقيق.

أولا: الإجراءات التمهيدية والأعمال التفصيلية في عملية التدقيق البنكي

تسبق عملية التدقيق في البنوك التجارية إجراءات تمهيدية من الواجب أخذها بعين الاعتبار قبل الشروع في الأعمال التفصيلية لهذه العملية.

1. الإجراءات التمهيدية في عملية التدقيق البنكي

تعتبر الإجراءات التمهيدية عملية تحضير للتدقيق من خلال توفير المستندات التي ستساعد في عملية التدقيق، إضافة لفحص نظام الرقابة الداخلية للبنك، حيث أن ذلك سيسمح بتقرير مستوى ودرجة عمق التدقيق التفصيلي، وتتمثل هذه الإجراءات في:

1.1 إجراءات الملف الدائم: تعتبر أولى مراحل المدقق هو التعرف على المناخ والبيئة التي يعمل البنك في إطارها، ويتحقق هذا الأمر عن طريق تجميع بيانات عن البنك ونشاطه، ولذا تشمل هذه المرحلة تحضير المستندات المتعلقة بالبنك، وهو ما يعرف بالملف الدائم الذي يحتوي على بيانات ومعلومات لها صفة الدوام، ولا تقتصر فائدتها على سنة مالية واحدة، ولكنها تفيد في القيام بعمليات المراجعة الخاصة بالسنوات التالية، لذا فهذا الملف يحتوي على الأوراق التي لها أهمية مستمرة سنة بعد أخرى.

ومن أمثلة البيانات التي لها يحتويها الملف الدائم ما يلي:

- نبذة عن البنك وطبيعة أعماله والمنتجات التي يقوم بتسويقها؛
- أسماء الموظفين واختصاصاتهم وتوقيعاتهم؛
- ملخص للنظام المحاسبي المتبع وقائمة الدفاتر والسجلات المستخدمة؛
- نسخة من دليل الحسابات والسياسات المحاسبية الخاصة بالبنك؛
- تحليلات مستمرة لبعض الحسابات المهمة مثل: رأس المال والاحتياطات؛
- وصف لنظام الرقابة الداخلية المستخدم في البنك ونتائج تقويمه؛
- قوائم مالية مقارنة خاصة بالسنوات السابقة.

إضافة إلى الملف الدائم يحتفظ المدقق بملف جاري يحتوي على أوراق عمل التدقيق المتعلقة بالفترة الحالية، وهو تلك البيانات والمستندات التي تتغير من سنة لأخرى.

2.1. تقييم نظام الرقابة الداخلية: ينص المعيار الثاني من معايير العمل الميداني لمجمع المحاسبين الأمريكي على أنه يجب القيام بدراسة كافية وتقويم نظام الرقابة الداخلية الحالي كأساس للاعتماد عليه ولتحديد مدى الاختبارات الناجمة عن ذلك والتي ستقتصر عليها إجراءات المراجعة، ويتم تقييم نظم الرقابة الداخلية وفق الخطوات التالية:

– **دراسة نظام الرقابة الداخلية:** يتطلب المعيار الدولي للمراجعة رقم 315 أن يحصل المراجع على فهم كافي للرقابة الداخلية في كل عملية مراجعة، ويجب أن يكون هذا الفهم كحد أدنى لتخطيط المراجعة الداخلية على نحو ملائم، ويتم الحصول على هذه المعلومات عادة عن طريق إجراء مناقشات مع الموظفين، الرجوع للوثائق المختلفة مثل اللوائح المحاسبية التي تحدد الإجراءات المختلفة والخرائط التنظيمية وتوصيف الوظائف وخرائط التدفق[1]؛

– **فحص النظام:** يحاول المدقق أثناء هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يتم وفقا لما هو محدد مسبقا ويتم ذلك بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام وذلك بمراعاة التوقيت المناسب؛

الشكل رقم (09): خطوات فحص نظام الرقابة الداخلية

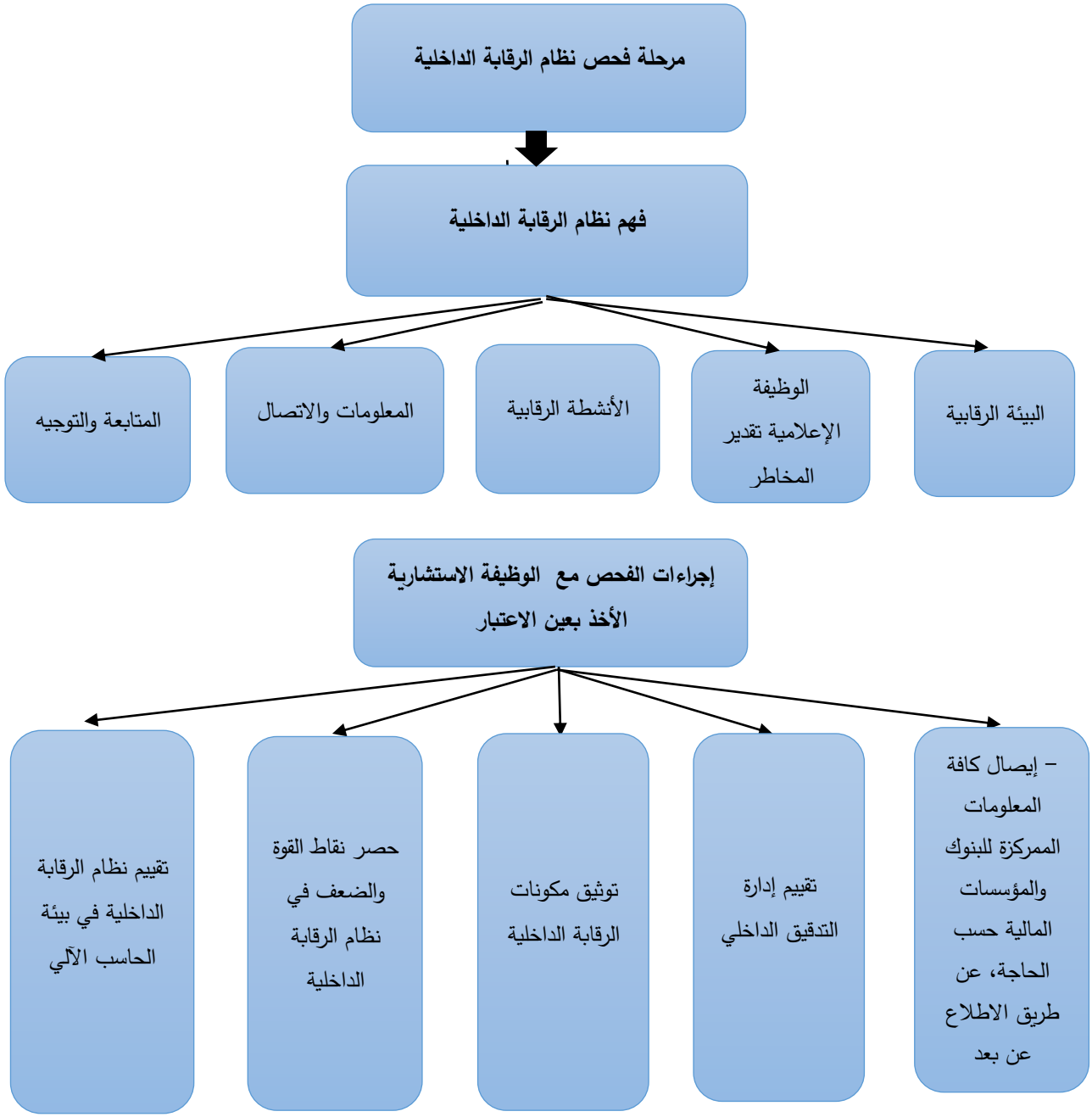

[1] إسماعيل حنيش، ***أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية***، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 84، 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 79.

المصدر: خيرة زقيب، ***الإطار العملياتي والإجرائي لتنظيم وتنفيذ عملية التدقيق***، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019، جامعة الوادي، الجزائر، ص 274.

– **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** تمثل الخطوة الأخيرة من الحكم على فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ودرجة الاعتماد عليه ومن ثم اقتراح السبل الكفيلة بتقويم النظام واكتشاف نقاط الضعف والقوة. وذلك من خلال قيام المراجع بتقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية ويشمل هذا التقييم ما يلي:

الجدول رقم (15):تقييم نظام الرقابة الداخلية

مكونات نظام الرقابة الداخلية	إجراءات التقييم
البيئة الرقابية	– تقييم مدى وجود نزاهة وقيم أخلاقية لدى الموظفين؛ – تقييم مدى كفاءة الهيكل التنظيمي حسب مبدأ الفصل بين المهام؛ – تقييم كفاءة الموظفين في تنفيذ مهامهم خاصة كيفية إعداد التقارير المالية؛
تقدير المخاطر	– تحديد العمليات الأكثر عرضة للمخاطر؛ – تقييم درجة أهمية المخاطر؛
الأنشطة الرقابية	– تقييم مدى احترام البيانات والإجراءات والقواعد التي يتم إعدادها من طرف المسؤولين والقوانين والتنظيمات المعمول بها في البنك؛ – تقييم مدى وجود تفويض للسلطات؛ – الاستقلال الوظيفي بين مهام الأقسام؛ – التأكد من أرصدة العملاء ومقارنة الجرد الفعلي بالدفتري؛ – مقارنة بيانات سجلات الأصول مع قوائم جرد فعلي للأصول ذاتها.
المعلومات والاتصال	– تقييم المستندات والوثائق المحاسبية ومدى احترام التسجيل المحاسبي لمبادئ المخطط الوطني المحاسبي؛ – التأكد من صحة أرقام التقارير؛ – التأكد من صحة القيود المحاسبية وتدقيق العمليات المحاسبية؛
التوجيه والمتابعة	– التحقق من مدى الالتزام بتوصيات المدققين الداخلين والخارجيين.

المصدر: من إعداد الباحث

3.1. التحقق من الالتزام بدليل التعليمات: يعتبر دليل التعليمات وسيلة فعالة في مراقبة:

– مدى احترام البنك للقوانين السائدة والأنظمة السارية وقواعد السلوك المطبقة والممارسات المهنية المشروعة؛

– اكتشاف الأخطاء الغير مقصودة النابعة عن نقص التكوين أو الناتجة عن السهو والخطأ والأخطاء المتعمدة الخاصة بالغش وتزوير المستندات؛

– مدى احترام القيم الأخلاقية وشيوعها داخل البنك ومدى المحافظة على السلوك المهني والاحترافية في ممارسة العمل المصرفي.

غير أن في الواقع العملي، نصادف حالتين:

– إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته،

– أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملاءمة مضمون الدليل للأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مستخدميه فهمها. وعلى هذا لضمان فعالية هذا الدليل لابد أن يتميز بما يلي:

– الوضوح، التدقيق والشمولية في مضمونه؛
– أن يكون تحت تصرف لكل من يهمه الأمر ؛
– يتم تنفيذه بإحكام مع إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

وتتم الرقابة على الالتزام بإحدى الأساليب التالية:

– **الرقابة المستمرة:** وهي تلك الرقابة التي يتم خلال عمليات الفحص واجراء الاختبارات على مدار السنة؛

وتضمن الرقابة الدائمة المطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة، وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

– **الرقابة الدورية:** تقوم بها أجهزة الرقابة الخارجية من خلال إجراء الرقابة السنوية على الحسابات النهائية لكل عام وإصدار التقرير السنوي.

الهدف منها هو الرقابة على مدى انتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له، ومدى فعالية وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعتها.

4.1. دراسة النظم والسياسات المحاسبية المطبقة: التأكد من مدى تطبيق شروط وإعداد القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وقائمة التغير في الأموال الخاصة)بكل وضوح طبقا لمبادئ ومعايير المحاسبية الدولية المقبولة عموما، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بحيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية البنك مستقبلا، مما يضفي عليها المزيد من الثقة والملائمة ويجعلها تعكس بدرجة دقيقة الأحداث الاقتصادية مما لا يدع لدى مستخدميها على اختلاف أطيافهم أي تساؤلات حول محتواها، إضافة للتأكد من أن هذه القوائم تعرض وبشكل عادل المركز المالي للبنك وأدائه المالي وتدفقاته النقدية، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري الملائم.

5.1. دراسة تقارير التدقيق الداخلي في السنتين الأخيرتين: وذلك لمعرفة مقدار التطور في نتائج البنك ومدى تطبيق الإجراءات التصحيحية والتوصيات المقترحة من قبل المدقق الداخلي حول أوجه القصور الموجودة على مستوى البنك والمتعلقة بـ[1]:

– أوجه مخالفة الأنظمة والسياسات المتبعة؛
– مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمخاطر الناجمة عنه؛
– أوجه القصور في البنك التي قد تضر به؛
– التوصيات التي تتعلق بتصحيح الأخطاء والقصور.

وهنا يبرز دور لجان التدقيق في التأكد من قيام المراجعين بفحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك وجودة أداء العاملين باعتبارها أحد أهم الآليات الرقابية في البنوك ومرتكز لتطوير التقارير.

[1] فاطمة أحمد موسى إبراهيم، **العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي في الوزرات والمؤسسات الحكومية العاملة في قطاع غزة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2016، ص 44.

6.1. دراسة الحوادث المالية: وتحليل أهم وأبرز الوقائع في مجال العمل البنكي على المستوى المالي، مثل منح قرض لطرف لا تتوافر فيه الشروط المطلوبة، تسجيل قرض معدوم بحجم كبير، تعثر مجموعة من المقترضين دفعة واحدة... إلخ وتحليل أسباب وقوعها وأثارها على نتائج البنك، والكشف عن التغيرات في نظام الرقابة الداخلية التي سهلت وقوعها لأجل تفاديها مستقبلا وذلك من خلال:

-**اعتماد أنظمة محاسبية إلكترونية:** ذات أنماط تتلاءم مع طبيعة العمليات البنكية، لما يتميز استخدامها من مزايا غير متوفرة في ظل التشغيل اليدوي الأنظمة المحاسبية، إذ تمتاز بالسرعة في والدقة في تشغيل البيانات وإعداد التقارير، والقدرة على تخزين البيانات والمعلومات في حيز ونطاق محدود وبطريقة منظمة بحيث يمكن الرجوع إليها في زمن قياسي عند الحاجة إليها، وهو ما يوفر أكواما من المستندات والملفات والوقت والجهد اللازم لاسترجاعها[1].

-**تعزيز وظيفة المراجعة الخارجية:** من خلال الحرص على نزاهة وموضوعية المدقق الخارجي وقدرته على حماية أموال البنك من الاختلاس والسرقة ومخالفة الأنظمة والقوانين المعمول بها، وهو ما سيجنب البنك هزات مالية تعرضه للإفلاس، إضافة إلى قدرته على التحكم في أنظمة المعلومات الإلكترونية. إذ يواجه المراجعين الخارجيين العديد من التحديات نتيجة استخدام الحاسبات الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية لعل أهمها ما يلي[2]:

- صعوبة فهم وتتبع نظام تدفق البيانات والمعلومات داخل نظام الحاسب الآلي؛
- عدم معرفة المراجع بتقنيات الحاسب ويصعب حل هذه المشكلة ما لم يتم اكتسابه للخبرة اللازمة لتشغيل الحاسوب، مما يؤثر على قدرته في إعداد برنامج مراجعة دقيق ومتكامل؛
- سهولة التعرض للخطأ سواء بقصد أو دون قصد عند ادخال البيانات أو عند تحديثها، ومن ثم سهولة التلاعب وصعوبة اكتشافها؛
- نقص الخبرة بالنظم المحاسبية للمجموعة المسؤولة عن تحليل النظم وتجهيز البرامج والعاملين على تشغيل الحاسبات ومديري الحسابات، ما يؤدي لزيادة الأخطاء في التخطيط والمراقبة واتخاذ القرار.

2. الإجراءات التفصيلية في عملية التدقيق البنكي

بعد الانتهاء من الإجراءات التمهيدية، يكون المدقق قد وفر الأرضية المناسبة للبدئ في التدقيق التفصيلي، وتتضمن الأعمال التفصيلية للتدقيق البنكي في:

1.2. تحديد فروع البنك التي سيتم تدقيق أعمالها: تحدد هده الفروع على أساس الفروع الأكبر في رقم الأعمال، أي الأكبر في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة. إذ يقوم المدقق بجمع كافة المعلومات المهمة حول هذه الفروع والتي ستؤثر على عملية التدقيق، كما تحدد اتجاه وامتداد التدخلات الممكن فحصها في البنك.

---

[1] شوقي سيد فودة وآخرون، ***أثر كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية***، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 6، جانفي 2019، جامعة كفر الشيخ، مصر، ص 377.

[2] ربيعة صلاح، أحمد زغدار، ***المشاكل المعاصرة لمهنة المراجعة والمراجع الخارجي***، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 7، أكتوبر 2018، جامعة الوادي، الجزائر، ص 273.

2.2. اعتماد إجراءات الجرد: وتشكيل لجان الجرد والحصول عل نسخ الجرد، وإعداد برامج الإشراف على هذه العملية الذي تتضمن موجودات الخزينة من النقد المحلي والأجنبي، القروض الممنوحة للزبائن، الأوراق النقدية التي تعد ملكا للبنك، الأوراق التجارية المخصومة، الشيكات وخطابات الضمان ...إلخ. وتتمثل إجراءات الجرد في:

– **الجرد المستندي:** فحص المستندات بغية التأكد من صحتها والتحقق من ملكية الأصول وأن لكل عملية تسجيل محاسبي مستند يعتمد عليه؛

– **الجرد المحاسبي:** نظرا لاحتمال وقوع أخطاء حسابية عند القيام بالعمليات الحسابية، فوجب على المراجع التحقق من صحة هذه العمليات وأرصدتها، وتجنبا لذلك وجب على البنوك تألية المعالجة المحاسبية لبياناتها لضمان السرعة والدقة في المعلومات وتقليص نسبة حدوث الأخطاء؛

– **الجرد الفعلي:** فبالإضافة للمراجعة المستندية والمحاسبية التي يقوم بها المراجع فإنه يقوم بجرد المحتويات التي يشتمل عليها الأصل للتأكد من وجوده الفعلي ومطابقة ذلك مع الرصيد الدفتري، ويعتبر الجرد الفعلي للموجودات المادية كالبضائع والاستثمارات النقدية من الأدلة القوية التي يعتمد عليها المراجع، والتي يتم جردها كالتالي:

– جرد النقدية كلها مرة واحدة لاحتمال تغطية العجز في إحدى الخزائن عن طريق سحب مبالغ من خزائن أخرى خضعت للجرد ثم إعادة المبلغ المسحوب بعد إتمام الجرد للخزينة التي سحب منها المبلغ أول مرة؛

– وكذلك الأمر بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية فنظرا لاحتمال استعمال بعض الأوراق المالية مرتين في عملية الجرد إذا ما تمت العملية أكثر من مرة.

3.2. أسلوب المصادقات للتأكد من صحة الأرصدة: إن الغرض من الحصول على هذه المصادقات هو التأكد من صحة أو خطأ رصيد حسابات العملاء لدى البنك في نهاية الدورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المراجع يطلب من البنك إرسال خطابات إلى العملاء يطلب فيها منهم إقرارا مكتوبا أو مصادقا حول أرصدة حساباتهم لدى البنك التي يقوم بمراجعتها.

ومن هنا يمكن القول أن المصادقات تعتبر من الأدلة القوية التي يعتمد عليها المراجع، ولكن هناك عدة اعتبارات يجب الأخذ بها لتجنب التلاعب عند استعمالها وهي[1]:

– يجب أن تصدر طلبات المصادقات للغير من إدارة البنك نفسها؛

– يجب أن يشرف المراجع أو نائبه على عملية إعداد هذه المصادقات وارسالها للغير؛

– يجب أن تقوم إدارة الشركة بإخطار من ترسل إليهم المصادقات؛

– يجب دراسة الردود من حيث التوافق أو الاعتراض.

وتأخذ المصادقات الأشكال التالية[2]:

– **مصادقات إيجابية:** في هذه الحالة يطلب من الطرف الخارجي التقرير على صحة أو خطأ الرصيد الموضح في المصادقة، وعلى المراجع أن يتابع كافة المصادقات التي يرد له عنها أي أحد.

[1] عمر الشريقي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] نفس المرجع السابق، ص 39.

– **مصادقات سلبية:** في هذه الحالة يطلب من الطرف الخارجي التقرير على خطأ الرصيد المبين في المصادقة وعدم التقرير في حالة صحته. ونظرا لطبيعة المصادقة السلبية، فإن المراجع يفترض أن حسابات المصادقات غير المجاب عليها صحيحة، ولكن على المراجع الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من الأطراف قد يتجاهلون طلب المصادقة ولا يقومون بأي مقارنة مع سجلاتهم.

– **مصادقات بيضاء:** في هذه الحالة يتم اعداد المصادقة بدون رصيد ويطلب من الطرف الأخر التقرير عن الرصيد المتواجد في دفاتره.

4.2. التحقق من تكوين المؤونات: وذلك لتغطية كافة الأعباء والخسائر المحتملة خاصة المؤونات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية غير المنتظمة، ويتم ذلك من خلال اتباع الإجراءات التالية:

– دراسة أقساط الاهتلاك، ويمكن للمدقق اللجوء للخبراء؛

– التأكد من طريقة حساب الاحتياطات؛

– التأكد من الثبات في حساب الأقساط وتحديد الفروقات إذا وجدت؛

– مقارنة المخصصات في سجل منفصل عن سجل البنك، واجراء المطابقة لمعرفة الفروقات؛

– التأكد من أن حساب الاحتياطات يتماشى مع القوانين السارية.

5.2. فحص العقود والاتفاقيات التي أبرمها البنك: وذلك من خلال التأكد من توافق هياكل المعاملات التجارية مع الإطار التنظيمي القانوني حسبما هو محدد من جانب القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد البنكية والنقدية المتبعة سواء الخاصة بالبنك أو البنك المركزي. ويتم ذلك من خلال:

– الاطلاع على كافة العقود والاتفاقيات التي أبرمها البنك والتي بموجبها تم إلزامه بالدفع؛

– مراجعة الوثائق والمستندات المؤيدة لدفع هذه المبالغ، مع مطابقتها مع دفتر المصروفات للتأكد من صحتها؛

– يتم اتباع نفس الإجراءات بالنسبة للفوائد والإيرادات المستحقة الغير مقبوضة.

6.2. فحص القروض: تتأثر عملية مراجعة القروض بحجم البنك بشكل عام، ففي البنوك الصغيرة يكون من السهل القيام بعملية المراجعة لعدد كبير من ملفات القروض والتسهيلات، على عكس ذلك لما يكون البنك كبير الحجم حيث تتشعب أعماله ويزيد عدد فروعه، ما يتطلب وجود إدارة متخصصة تتولى مهمة المراجعة بشكل منهجي ومنظم، مع ضرورة تحديد المهام التي تقوم بها إدارة مراجعة القروض وتحديد إجراءات عمل هذه الدائرة وصلاحياتها والتقارير التي تعدها ودوريتها.

وتتمثل خطوات مراجعة القروض في:

الجدول رقم (16) : خطوات مراجعة القروض

المرحلة	الإجراءات
مراجعة القروض قبل منحها	الهدف منها هو مساعدة المسؤول عن القروض في صياغة هيكل إتفاقية القرض قبل منحه، وبالتالي فهي تعطي مجموعة من المساعدات الفنية حول: – التحقق من مدى اتفاق منح القرض مع السياسة الائتمانية للبنك؛ – المقارنة بين منح القروض ومتطلبات السياسة الإقراضية؛ – المساعدة في هيكلة تفاصيل القرض وتوثيقه بالمستندات اللازمة؛ – تقييم التدفق النقدي للقرض وجدولة تسديدها، ومصادر وطرق التسديد.
مراجعة القروض بعد منحها	هذه المراجعة تكون مستمرة خلال فترة القرض، ويمكن إعطاءها أهمية خاصة للقروض التي تزيد قيمتها عن حدود معينة، بأن تخضع لمراجعة دائمة والتي تقل عن ذلك تخضع لمراجعة دورية، في حين يخضع ما عادا ذلك لمراجعة عشوائية. في هذه المرحلة تستهدف المراجعة الداخلية للقروض ما يلي: – تشخيص أوجه الابتعاد بين التنفيذ الفعلي للقرض والمخطط له، وأي خرق لتعليمات أو لسياسة البنك الإقراضية الإجراءات التصحيحية؛ – الكشف المبكر على مخاطر القروض المتعثرة؛ – تصنيف القروض الممنوحة، إذ من خلال تصنيفها توضع بعض القروض في قائمة تحت المراقبة خاصة إذا توفرت إشارات عن تعثر بعضها.
المراجعة الاستثنائية للقروض	هي مراجعة لقرض معين، بسبب ما تشعر به إدارة القروض من احتمال نشوء صعوبات بشأن تسديد القروض المستحقة، التي قد تنشأ بسبب الظروف الاقتصادية العامة للمقترض، أو بسبب صعوبات قطاعية أو جغرافية خاصة بالمقترض أو هذه العوامل مجمعة.

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على: فضيلة بوطورة وآخرون، *دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية*، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 3، 2016، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص 21، 22.

إن ضرورة الالتزام بشدة بالإجراءات والسياسات والمناهج التي وضعتها إدارة البنك لمسؤولي الإقراض يجعل عمل المراجع ينصب على النقاط التالية[1]:

– التأكد من التصفية الكافية للعملاء المحتملين من خلال تقييم العملاء، تحليل طلبات القروض والقدرة على السداد؛

– التأكد من أن نظام المعلومات كل المعلومات المتعلقة بالعملاء (هوية العملاء) أو المتعلقة بالقروض مثل(مدة القرض، معدل الفائدة، التاريخ الائتماني، جدول السداد، مبالغ الأقساط ...)؛

– التأكد من تحقيق التنظيم المناسب لهيكلة الإقراض (مدة القرض، شروط القرض، الضمانات ...)؛

– التأكد من تطبيق الرقابة الدقيقة على عمليات الصرف، الإشراف على القروض وتحصيلها؛

– التأكد من معالجة كافة المشاكل المتعلقة باسترجاع القرض في الوقت المحدد لتجنيب البنك خسائر قد تؤدي لإفلاسه وذلك من خلال إعادة جدولتها؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 22.

– التأكد من حساب القروض وحساب فقدان القروض؛

– التأكد من دورية عملية مقارنة مستويات تركز مخاطر القروض مقابل احتياطي فقدان القروض.

تلعب المراجعة دور مهم في الحد من القروض المتعثرة التي تواجه البنوك، فقد أوضحت المعايير الإرشادية لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي هذا الدور من خلال ما أشارت إليه ضمنيا هذه المعايير، بأن هناك 5 عناصر رئيسية يجب أن تحققها عمليات تقييم القروض المتعثرة وهي[1]:

– تحديد أولويات القروض المتعثرة الناتجة عن استراتيجية البنك وأنشطته؛

– تحديد وسائل الحد من القروض المتعثرة وتطبيقها لتخفيض التعثر عند المستوى المقبول من الإدارة؛

– قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحديد مستوى القروض المتعثرة المقبولة للبنك؛

– التقييم الدوري لحالات التعثر، من خلال المراقبة المستمرة لأنشطة الإقراض والتسديد؛

– رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة العليا بنتائج عمليات إدارة القروض المتعثرة (الوقاية، المعالجة والتحصيل).

7.2. التحقق من أن إعداد القوائم المالية وعرضها تم وفق مبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها: إذ أن الاعتماد على المعايير المحاسبية في التطبيق يساهم في[2]:

– تأكيد وجهة نظر المدقق بكفاية الميزانية والحسابات من حيث الشفافية والوضوح للبيانات المالية؛

– مساعدة الإدارة في الحصول على المعلومات التي تحقق الرقابة والقياس خاصة في التخطيط المستقبلي من حيث إدارة المخاطر المالية وابتكار جديد لمحافظ الاستثمارات، إدارة الأموال، إيجاد مصادر للدخل وتعزيزها وتقديم خدمات متميزة وخاصة؛

– تمكين الجهات الخارجية من إصدار الآراء الصحيحة حول الواقع المالي الحقيقي للبنك بعدالة ووضوح ويدعم الثقة بالبيانات المالية المصدرة، إضافة الارتياح أو الاعتراض على المركز المالي في حال عجم ملائمة النتائج مع المطلوب؛

– المساهمة في تحسين الرقابة على أداء البنك، ويمكن ذلك من تحسين المعلومات المقدمة لجميع الأطراف ويساعد على اتخاذ القرارات الأفضل، والمساعدة على تحقيق أهداف عديدة مثل تقويم أداء الإدارة، مدى الاعتماد على استراتيجيات تسويقية جديدة، التسعير على أساس المخاطر، التحكم في إدارة الأصول والخصوم.

---

[1] حسين أحمد دحدوح، فيصل مراد درويش، ***مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سوريا – دراسة ميدانية*** –، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 5، سوريا، 2005، ص 380.

[2] زوينة بن فرج، ***متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية – دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية*** –، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، جامعة سطيف، الجزائر، ص 58.

الشكل رقم (10): الإجراءات التمهيدية والتفصيلية في عملية التدقيق البنكي

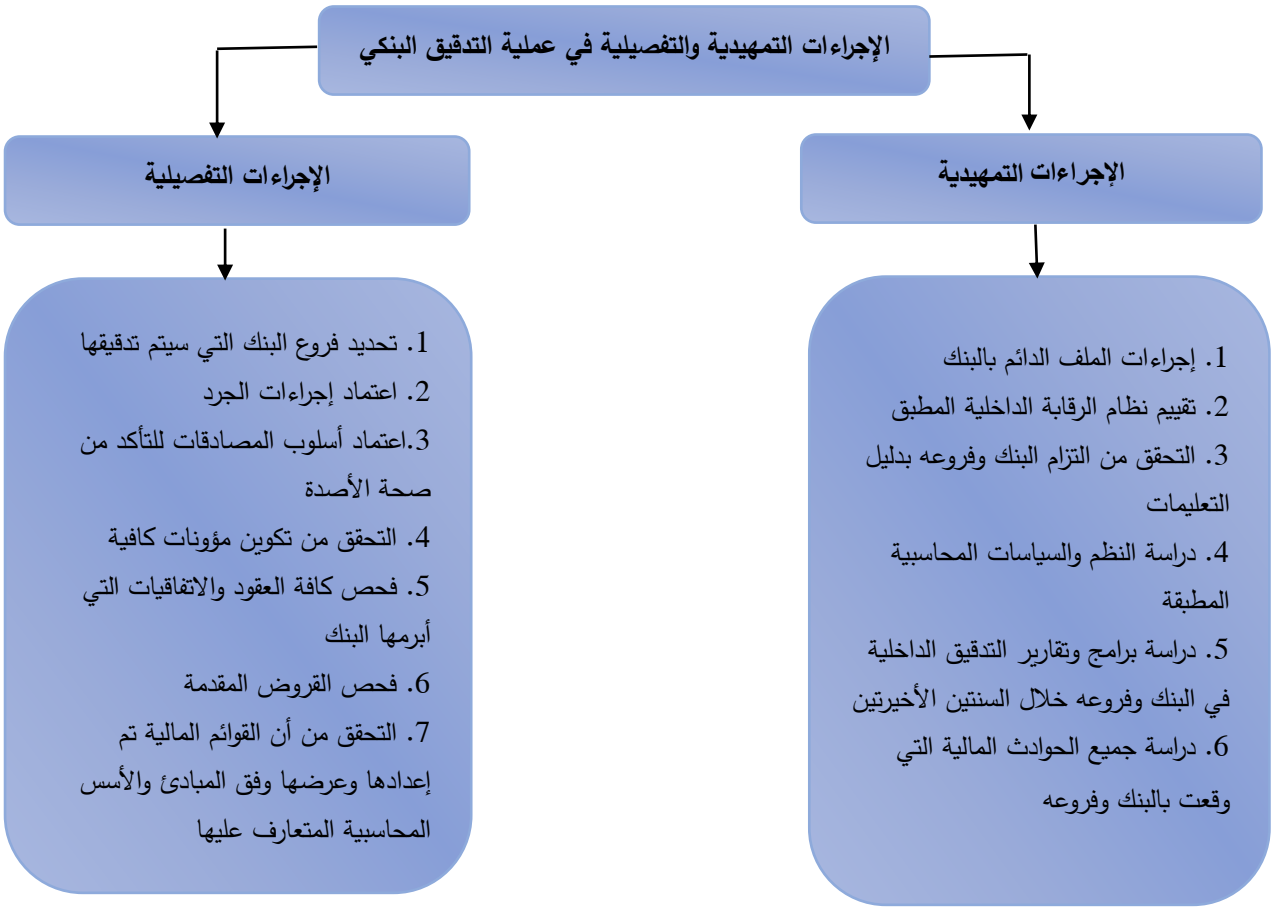

المصدر: من إعداد الباحث.